

بيان الجمهورية اليمنية

أمام الدورة الثالثة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

12-11 فبراير 2020

السيد رئيس مجلس المحافظين

السيد جيلبير انغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة

يسرني أن أتحديث إليكم باسم الجمهورية اليمنية في اجتماع مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الثالثة والأربعون، وللأسف يأتي هذا الاجتماع في ظل أوضاع مأساوية وأزمات ممتدة مازالت تعيشها بلادنا ناتجة عن الأزمة الحالية وتداعياتها الخطيرة التي تسبب بها الانقلاب على الدولة، تلك التداعيات تتمثل في عدم الاستقرار المالي، والانهيار الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعجز الموازنة العامة مما أدى إلى خفض النفقات الحكومية وتأخر رواتب موظفي الحكومة لأشهر عديدة أو انعدامها منذ سبتمبر 2016، وبطالة الشباب، وانهيار العملة الوطنية، مصحوبة كذلك بالفقر المدقع وسوء التغذية وارتفاع مستمر في الجوع مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد، ونوه في هذا الخصوص بأن الأطفال والنساء يمثلون الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً وهو ما يستلزم إعطائهم الأولوية.

ونتيجة لكل ذلك وغيرها من التحديات المعقدة أصبحت بلادنا تواجه أكبر أزمة إنسانية لم يعرفها العالم، حيث تقيد تقارير المنظمات الدولية العديدة بأن أكثر من ثلثي السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، الأمر الذي يستوجب التعاون معاً ليس فقط من أجل توفير الإغاثة الطارئة بل من أجل العمل لدعم بناء الصمود في القطاع الزراعي الذي يعتبر من أهم القطاعات وأكثرها تضرراً.

السيدات والسادة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني إذ يعتمد عليه أكثر من 75% من إجمالي عدد السكان في معيشتهم، ويأتي في المرتبة الأولى من إجمالي القوى العاملة، إذ يبلغ نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي أكثر من 60% من إجمالي تلك القوى، وهذه النزاعات والأزمات الممتدة أثرت سلباً على القطاع الزراعي، وأدت إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، وحالت من قدرة المزارعين للوصول إلى الحقول أو الاستفادة منها مما عرقل من دورة الإنتاج الزراعي، وزاد من انعدام الأمن الغذائي.

السيدات والسادة

لقد أصبح إلزاماً علينا أن نوحّد وننسق جهودنا من أجل دعم القطاع الزراعي وتمكينه من مواجهة هذه التحديات المتعددة والكبيرة وبما يسهم في القضاء على انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تعيشه بلادنا، وهنا نؤكد على أهمية ربط المشاريع الإغائية بالمشاريع التنموية وبناء السلام، وهو ما يتوافق تماماً مع عنوان هذا المؤتمر " الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030"، ولهذه الأسباب مجتمعة نجد التأكيد على أهمية استئناف الـ IFAD لأنشطته في بلادنا، ونؤكد مجدداً على التزام بلادنا للعمل والتنسيق من أجل تسهيل عودته، ويجدر الذكر هنا بأن بلادنا قبل الأزمة الحالية كان يضرب المثل بها كونها من البلدان الملتزمة بسداد الاستحقاقات والاشتراكات والإسهامات في موارد الصندوق رغم محدودية مواردها قبل الحرب، بل واستمرت بلادنا في تسديد ما عليها من التزامات حتى بعد اعتماد ظرف القوة القاهرة من قبل الصندوق وتعليق كافة مشاريعه، وهو ما يشكل حافزاً للتعامل مع اليمن بمقاربة أكثر خصوصية تضع في الاعتبار كل هذه الحثيات وتسرع من استئناف الصندوق لنشاطه.

السيدات والسادة

أود أن أعرب عن ثقة بلادنا في أهمية استئناف عمل الصندوق للفترة القليلة القادمة بعد التوافق على تسوية متأخرات القروض، وأؤكد على أهمية مشروع النمو الريفي وغيرها من المشاريع المزمع القيام بها في حالة بما يسهم بدرجة رئيسية في التخفيف من الفقر ويسهل الاستثمار في نظم الأغذية ويحقق القضاء على انعدام الأمن الغذائي والهشاشة.

وفي الختام نشيد بما طرح من موضوعات وجلسات تفاعلية في جدول الأعمال ونتمنى للمؤتمر كل النجاح والتوفيق.

شكراً